الاساك قوله على انه المتاخرة المقترنة باكثره كالنقل وهذا
لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لبعضه لتعذر تفريقها فيحرج بالكثرة
جنبة الوجود كالصلوة والحج لانهما اركان فيشترط قرانها
بعقد على اذائها وبخلاف القضاء لانه توقف على صوم ذلك اليوم
وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد قرانها بالاكثر فحرج
جنبة الفوات ثم قال قران المخصر بانيته وبين الزوال وهو الجانب
الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في
اكثر النهار نصف من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحى لكنه شرط
النية قبلها بالتحقيق لا لانه ولا فرق بين الصوم صلاة او
لانه لا يفصل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق
النية وبنية النفل وبنية واجب آخر وقال الشافعي رحمه الله عليه
وفي مطلقه قولان لانه بنية النفل تعرض عن الفرض فلا يكون
له فرض ولنا ان الفرض متعين فيه فيصاب بأصل النية كالمتوحد
في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل او واجب آخر فقد نوى
اصل الصوم وزيادة جهة وقد لغت الجهة وبقي الاصل وهو كاف

ولا فرق

ولا فرق بين السافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد
لان الرخصة قد شرعت كيلا تلزم المعذور مشقة واذا تحملها
المتحمل غير المعذور وعند محمد رحمه الله اذا صام المريض او
المسافر ينبغي وجب آخر يقع عنه لانه شغل الوقت باللائم فتحرج
في الحال وتخيره في صوم رمضان الى ادراك العدة وعنه في النظم
روايتان ووجه الفرق على احديهما انه ما صرف الوقت الى
الاتم والضرب الثاني ما ينبت في الذمة كقضاء رمضان
والصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية من الليل لانه غير متعين فلا بد
من التعيين من الاداء والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا لمالك
فانه تمسك باطلاق ما رويناه ولنا قوله عليه السلام بعد ما كان بصبح
غير صائم اني اذا الصائم ولان المشروع خارج رمضان هو
النفل فيتوقف الاساك في اول اليوم على صيرورته صوما بالنية
على ما ذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجزئه وقال الشافعي رحمه الله يجزئه ويصير
صائما من حين نوى اذ هو سبحري عنده للكونه بناء على النفل
ولعله يشترط بعد الزوال الا ان من شرطه الاساك في اول النهار

Copyright © King Saud University